

أثر تقلبات سعر الصرف وأسعار النفط الخام على الإنكشاف الاقتصادي في العراق

The impact of exchange rate and crude oil prices on the economic Exposure of Iraq

م. د. هيفاء يوسف سليمان أ. م. د بشير علوان حمد أ. د سعد عبد نجم العبدلي

Dr Saad Abed Najim AL-abdali Dr Basheer Alwan Hamd Dr.Hifaa yousif Sulaiman

Saad.abd@duc.edu.iq basheer.alwan@duc.edu.iq hifaa2005you@yahoo.com

كلية التربية/ابن رشد للعلوم الانسانية/ جامعة بغداد جامعة دجلة الاهلية
الكلمات المفتاحية: الانكشاف الاقتصادي , الميزان التجاري , سعر الصرف , اسعار النفط الخام , الاستقرار
التكامل الاقتصادي

Keywords: Economic Exposure, trade Balance, Exchange rate, Crude Oil Price, Stationary, Coentegration

المستخلص

تعد التجارة الخارجية من اهم مظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية في الاقتصادات النامية ومن ضمنها العراق نتيجة لطبيعة اقتصاده الريعي الذي يعتمد على عوائد الصادرات النفطية بدرجة كبيرة جدا وتكاد تكون الوحيدة اذ تمثل ايرادات النفط المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات العراق من العملة الصعبة في ظل ضعف الاهتمام بالمصادر الأخرى من الموارد الطبيعية والصناعية والزراعية غير ذات أهمية تذكر وفي نفس الوقت تنوع استيراداتها بشكل مفرط وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وتسهم التجارة الخارجية وفي أحيان كثيرة في خلق علاقات تبادل وغير متكافئ مع الدول الخارجية تنعكس بشكل كبير على درجة الانكشاف الاقتصادي لاقتصاد العراق وتؤدي الى رفع مستوى تبعيته الاقتصادية الخارجية وكذلك على طبيعة الميزان التجاري العراقي.

ويهدف هذا البحث التعرف على اثار التغيرات في أسعار النفط الخام وأسعار الصرف للدينار العراقي على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري وتحليل العلاقة القصيرة الاجل والطويلة الاجل بينهما بهدف تحديد سياسات وبرامج اقتصادية تساهم في تحسين درجة الانكشاف الاقتصادي في العراق، وقد تم حساب وقياس مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري وتحليل علاقة التكامل المشترك بين هذه المتغيرات الأربعة ضمن طريقة جوهانسن وARDL للتكامل المشترك.

Abstract

Foreign trade is one of the most important manifestations of international economic relations in developing economies, including Iraq, as a result of the nature of its rentier economy, which relies on oil export revenues to a very large extent and is almost the only one, as oil revenues represent the main source for financing Iraq's needs of hard currency in light of the weak interest in other sources of resources. Natural, industrial and agricultural are of little importance, and at the same time their imports vary excessively, especially after the US occupation of Iraq in 2003. Foreign trade often contributes to creating unequal exchange relations with foreign countries, which greatly reflects the degree of economic exposure to the Iraqi economy and leads to raising the level of Its foreign economic dependence as well as on the nature of the Iraqi trade balance.

This research aims to identify the effects of changes in crude oil prices and the exchange rates of the Iraqi dinar on the degree of economic exposure and the trade balance and analyze the short-term and long-term relationship between them in order to define economic policies and programs that contribute to improving the degree of economic exposure in Iraq. Indicators of economic exposure and the balance have been calculated and measured. Commercial and analysis of the cointegration relationship between these four variables within the Johansen and Ardel method of cointegration.

المقدمة

تزايد العائدات النفطية في العراق بشكل مستمر منذ عام 2003 حيث الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وكذلك زيادة الكميات المنتجة والمصدرة من النفط الخام العراقي وتشكل العائدات النفطية الجزء الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي في العراق حيث يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا يعتمد على الايرادات النفطية التي شكلت 95% من الناتج المحلي الاجمالي وتعتبر التجارة الخارجية من اهم صور العلاقات الاقتصادية للدول ذات الاقتصاديات النامية ومنها العراق نتيجة لطبيعة الاقتصاد العراقي كونه اقتصاداً ريعياً يعتمد على عوائد الصادرات النفطية بدرجة كبيرة جدا وتكاد تكون الوحيدة حيث تمثل إيرادات النفط المصدر الرئيسي لتمويل احتياجات العراق من العملة الصعبة في الوقت الذي تكون المصادر الأخرى من الموارد الطبيعية والصناعية والزراعية غير ذات أهمية تذكر لذلك تنعكس تقلبات الإيرادات النفطية على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري العراقي في التبادل والتجارة الدولية وفي نفس الوقت تتنوع استيراداتها بشكل مفرط وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003. وتساهم التجارة الخارجية وفي أحيان كثيرة في خلق علاقات تجارية تبادلية غير متوازنة وغير متكافئة مع الدول الخارجية تنعكس بشكل كبير على درجة الانكشاف الاقتصادي لاقتصاد العراق وتبعيته اقتصادية الخارجية وكذلك على طبيعة الميزان التجاري العراقي.

وتشير الدراسات الاقتصادية والتطبيقية الى العلاقة الدالية المباشرة وغير المباشرة بين مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري وكلا من سعر الصرف للعملة المحلية وأسعار النفط الخام كونه المصدر الأساسي للإيرادات في الاقتصاديات الريعانية كالعراق.

مشكلة البحث: يعتبر الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا حيث يتم الاعتماد على العوائد (الإيرادات) النفطية في تمويل الميزانية العامة للدولة وتغطية نفقات الاستيرادات الخارجية مع السلع والخدمات التي تحتاجها قطاعات الاقتصاد العراقي المختلفة ولذلك فأن تطلب اسعار النفط الخام وكذلك اسعار الصرف للدينار العراقي ينعكس بشكل مباشر على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري العراقي مما ينعكس على مدى تبعية الاقتصاد العراقي لظروف التجارة الدولية الداخلية والخارجية .

هدف البحث: يهدف الى التعرف على آثار كل من اسعار النفط الخام واسعار الصرف للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي على درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري من خلال تحليل وقياس العلاقة الديناميكية طويلة الاجل لهذين المتغيرين على كل من الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري العراقي ضمن نموذج التكامل المشترك (ARDL).

فرضية البحث: يتم في هذا البحث تبني الفرضية التالية "تؤثر اسعار النفط الخام المصدر وكذلك اسعار الصرف للدينار العراقي على كل من مؤشرات الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري في العراق.

الحدود الزمانية والمنهجية: يتم البحث على اساس تحليل البيانات للفترة 2004-2016 وعلى اساس ربع سنوي يتضمن البحث ثلاث مباحث يتناول الاول منها مفهوم الانفتاح الاقتصادي وسعر الصرف وعلاقتها بالتجارة الخارجية ويتضمن المبحث الثاني واقع واتجاهات مؤشرات ومتغيرات البحث الاربعة خلال الفترة الزمنية المحددة اما المبحث الثالث متضمنا الجانب العملي الذي يمثل تحليل العلاقة الديناميكية بين متغيرات الدراسة ضمن اطار نموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ

المبحث الاول

أولاً: الانفتاح الاقتصادي: ظهر مصطلح الانفتاح الاقتصادي في ادبيات الاقتصاد السياسي منذ بداية عقد الثمانينيات من القرن الماضي، ولكنه، كمفهوم اقتصادي كان ظهوره قبل هذا التاريخ خاصة في مجال الاقتصاد الدولي. وفي الحقيقة فأن هذا المفهوم " الانفتاح الاقتصادي " يعود الى القرن التاسع عشر اذ أشار اليه الاقتصاديون كل من ادم سميث وريكاردو كونهم من الاقتصاديين الكلاسيك المهتمين بنتائج التجارة الدولية على الاقتصاديات المحلية للبلدان فضلاً عن الآثار السلبية والايجابية للتجارة الحرة بين البلدان (keman,2007). ومن اهم مؤشرات الانفتاح الاقتصادي المتعددة التي تعكس مدى ارتباط اقتصاد بلد ما باقتصاديات البلدان الأخرى هي مؤشرات الانكشاف الاقتصادي Economic Exposures بمختلف اشكاله والتي تعكس شكل من اشكال التبعية الاقتصادية بمظاهرها المتعددة (المرزوقي، 2007، ص20).. اذ أظهرت في الدراسات الاقتصادية عدداً من المؤشرات التي تعكس الانفتاح الاقتصادي وهي:

1- مؤشر الصادرات

2- مؤشر الاستيرادات

3- مؤشرات الانكشاف الاقتصادي

4- مؤشرات خاصة بالاستثمارات الأجنبية الخارجية

5- مؤشرات تماسك الهيكل الاقتصادي

مؤشر الانكشاف الاقتصادي: يعكس مؤشر الانكشاف الاقتصادي مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الاستيرادات والصادرات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للبلد يمثل نسبة مساهمة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات والاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، وتعكس مدى اعتماد النشاط التجاري لأي دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد لهذه الدولة. فكلما زادت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك الاعتماد المتزايد والكبير لهذه الدول على الدول الخارجية مما يجعل اقتصادها أكثر عرضة للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية للعالم الخارجي (عجمية، 2007، ص 10). ويتم احتساب درجة الانكشاف الاقتصادي للبلد بقسمة قيمة التجارة الدولية بشقيها الصادرات والاستيرادات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي مضروباً في 100% وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{انكشاف اقتصادي} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وبهدف تحليل مكونات التجارة الخارجية وبالتالي تأثيراتها على الناتج المحلي الاجمالي، يوصي الكثير من الاقتصاديين الى ضرورة فصل الصادرات عن الاستيرادات وحساب مؤشر الانفتاح نفسه لكل منهما على انفراد اخذين بنظر الاعتبار ان ارتفاع نسبة الانكشاف الاقتصادي يمكن ان يتأثر من زيادة الصادرات او

زيادة الاستيرادات او كليهما مع الإشارة الى ان تأثير زيادة الصادرات يكون إيجابيا بشكل عام على الاقتصاد مقارنة بزيادة نسبة الاستيراد للناتج المحلي الاجمالي الذي يمكن ان يكون ذو تأثيرات سلبية على الاقتصاد اذا لم يكن هذا الاستيراد يستعمل لغرض تطوير البنى التحتية والقطاعات الانتاجية وانما توجه للأنفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات غير الإنتاجية (دواي وآخرون، 2015، ص3).

ثانياً: أسواق النفط: ان سوق النفط الخام يمكن دراستها من خلال الاقتصاد النفطي على أساس ان السوق النفطية تتكون من مجموعة من الأطراف تتمثل بدول الإنتاج والاستهلاك والشركات العاملة في الحقل النفطي او الطاقة. وبشكل عام فإن السوق النفطية تغير أسواق احتكار القلة المحدودة المنتجين للنفط في السوق العالمي فضلاً عن خضوع السوق النفطي الى كثير من التدخلات والمؤثرات الخارجية الداخلة التي تجعل منه سوقاً من نوع خاص حيث يؤثر ذلك على آليات تحديد أسعار النفط الخام في السوق النفط (IA,2016,p:3). وعلى هذا الأساس فإن السوق النفط يمكن اعتباره سوق خاص لكثرة الأطراف والمجاميع الكبيرة على جانب العرض او جانب الطلب وبالتالي فإن ذلك يخلق آليات متعددة لتحديد سعر النفط الخام في السوق العالمي.

ثالثاً: التجارة الدولية وسعر الصرف والميزان التجاري

أ- **مفهوم التجارة الدولية:** تعرف التجارة الدولية بأنها صورة من صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين البلدان في شكل استيرادات وصادرات. وهي بذلك فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة الصفقات التجارية الجارية عبر الحدود الوطنية مثل تبادل السلع والخدمات وتبادل النقود ورؤوس الأموال وعنصر العمل. ويتم اضافة الاستثمار وحركة رؤوس الأموال الى هذا المفهوم ليكون مفهوماً أوسع يمثل ميزان المدفوعات (Balance of Payments) وتتم التجارة الدولية بين بلدين او وحدتين اقتصاديتين بناءً على اختلاف الأسعار النسبية التوازنية في كل وحدة اقتصادية او بلد والتي تتحقق بسبب اختلاف مكونات العرض والطلب في البلدين لتشكل الأسعار النسبية بين البلدين الحافز والمحرك للتجارة الدولية (داود وآخرون، 2002، ص13). فالتجارة هي مباراة (Game) للمهارات التي يستطيع الكل ان يؤديها ولكن القليل هم الذين يلعبونها جيداً وان الجهود المبذولة في التجارة الدولية بين الدول تبرر العوائد المتحصل عليها من هذه التجارة.

ب- **سعر الصرف:** ويقصد بسعر الصرف عدد الوحدات من العملة الأجنبية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (خليل، 2007، ص838) ويمكن التعبير عن هذا المفهوم بطريقة اخرى لحساب العملة الأجنبية بدلالة عدد الوحدات العملة المحلية ليكون عدد الوحدات من العملة المحلية (الدينار مثلاً)، ويعتبر سعر الصرف عنصراً مهماً في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الدولية اذ يعد جزءاً أساسياً من العمل اليومي للوحدات الاقتصادية (العباس، 2003، ص2).

ت- **سعر الصرف والتجارة الدولية:** يتسم سعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير خلال الزمن اذ تعبر التغيرات فيه عن التغير في قيمة العملة المحلية للبلد، وان زيادة في قيمة العملة المحلية تمثل ارتفاع في سعر الصرف المحلي (Appreciation) وبالمقابل انخفاض في قيمة العملة المحلية تمثل انخفاض (Depreciation) في سعر الصرف. والملاحظ ان الطريقة التي نعبر بها عن سعر الصرف ممكن ان تكون مربكة للبعض فسر الصرف يمكن ان يقاس بطريقة مباشرة بكمية العملة المحلية لكل وحدة من العملة الأجنبية او كمية العملة الأجنبية لكل وحدة من العملة المحلية (غير المباشرة). وعلى هذا الأساس يمكن

تحديد معدل الارتفاع (Appreciation) او الانخفاض (Depreciation) في العملة عبر الزمن باستخدام الطريقة المباشرة وفق المعادلة الاتية (Charles,2008,p:314) :-

$$\Delta\% \text{ في سعر الصرف خلال مدة زمنية } = \left[\frac{\text{سعر الصرف في بداية المدة} - \text{سعر الصرف في نهاية المدة}}{\text{سعر الصرف في بداية المدة}} \right] * 100$$

ويقسم ميزان المدفوعات Balance of payment لأي بلد هو سجل للعمليات المحاسبية (Transactions) خلال مدة زمنية محددة بين مواطني بلد معين وبين بقية بلدان العالم وغالبا ما تكون المدة سنة.

ويقسم ميزان المدفوعات الى ثلاثة أجزاء: الحساب الجاري (Current Account) وحساب راس المال (Capital Account) والتمويل الرسمي ((Official Financing وان الإضافات الى الحسابات الجارية وحساب راس المال يساوي حساب التمويل الرسمي. ويمثل الحساب الجاري صافي الحسابات المرئية (Visible) والمتمثلة في الميزان التجاري مضافا اليها الحسابات غير المرئية (Invisible) اذ الصافي يمكن ان يكون سالب (-) عجزا او موجب (+) وان العجز (-) مؤشرا بأن البلد يصرف أكثر مما يحصل عليه في الأمد القريب، اما حساب راس المال يمثل حركة رؤوس الاموال والاستثمارات قصيرة وطويلة الاجل للبلد وخروج رأس المال للخارج يمثل عجز (-) ودخوله للبلد يمثل فائض (+) في الحساب ويشمل عناصر (مكونات) الموازنة (Balanceitem) والتي تمثل أداة محاسبية لتغطية الأخطاء المحذوفات (Wilfred,1983,p:34). اما التمويل الرسمي (Official Financing) فهو يوضح حركة النقدية الى داخل وخارج البلد حيث القيمة الموجبة تمثل عوائد مالية صافية داخلية للبلد وبالمقابل فإنه القيم السالبة لهذا الحساب مثل حسابات خارجة من البلد.

د- العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري: تؤثر التغيرات في سعر الصرف للعملة المحلية على المستوى العام للأسعار بشكل مباشر من خلال التأثير على الميزان التجاري (الصادرات، الاستيرادات) خاصة في الاقتصادات المفتوحة ذات الانكشاف الاقتصادي الكبير، وهذا ما يعبر عنه في الادبيات الاقتصادية النقدية بانعكاس او اثار أسعار الصرف (Exchange Rate Pass-Through)، ويعكس الحركة او العلاقة بين سعر الصرف للعملة وبين أسعار السلع والخدمات القابلة للتجارة. اذ تنعكس تقلبات أسعار الصرف بشكل جزئي او تام على أسعار السلع المتاجر بها تبعا لعوامل اقتصادية جزئية او كلية تؤثر في هذه العلاقة وفقا لزمن محدد. مثل طبيعة وسلوك آليات التسعير ومستويات التضخم وغيرها. ان انتقال (انعكاس) سعر الصرف على أسعار السلع والخدمات المتاجر بها انما يتم وفق آليات متعددة منها التأثير وفقا لقانون السعر الواحد (Dwyer,1993,p:18) (The Law of One Price) الذي يبني على ان سعر التداول لسلعة متماثلة يكون واحدا (نفسه) في الأسواق المحلية والأجنبية على أساس تقويمه بعملة مشتركة. وكما ان هذا التأثير يمكن ان يحدث وفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) (Purchasing Power Parity)، ويمكن تحديد سعر الصرف عملة محلية ما وفقا للتغير المطلق او النسبي في أسعار العملة الأجنبية حيث تتساوى مستويات أسعار المحلية والأجنبية. ويعد ثبات سعر الصرف هدفا وسيطا من اهداف السياسة النقدية للبلد كما يعد أحد مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تكامل السياسات المالية والسياسات النقدية.

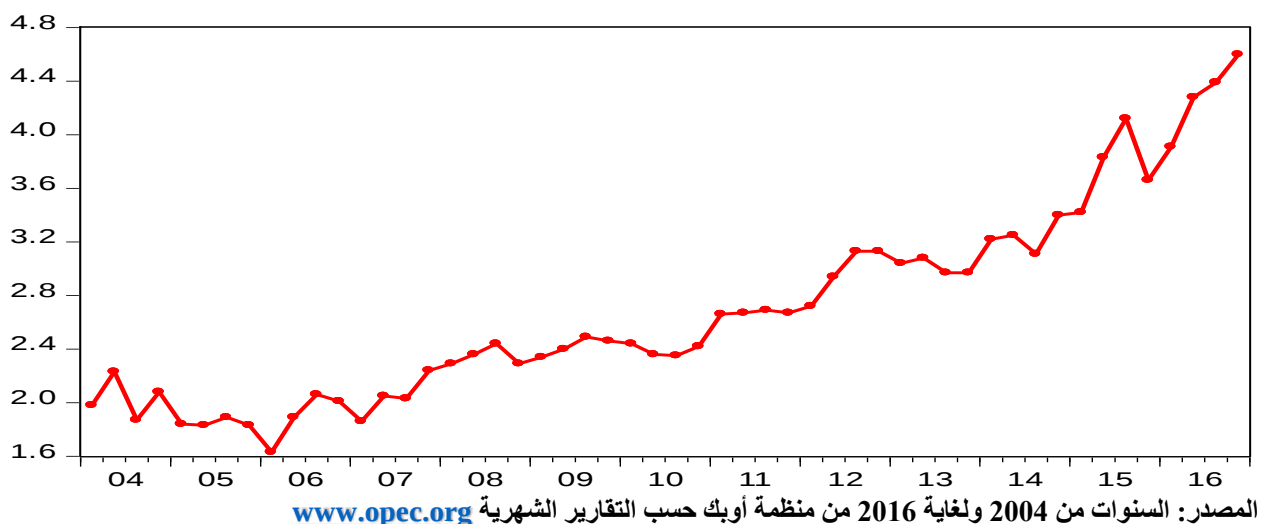
1- أسعار النفط الخام في العراق

أولاً: واقع إنتاج النفط الخام في العراق: ان سوق النفط الخام يمكن دراسته من خلال الاقتصاد النفطي على اساس ان السوق النفطية تتكون من مجموعة من الاطراف تتمثل بدول الانتاج والاستهلاك والشركات العاملة في الحقل النفطي او الطاقة. وبشكل عام فإن السوق النفطية تعتبر من اسواق احتكار القلة لمحدودية المنتجين للنفط في السوق العالمي، فضلاً عن خضوع السوق النفطي الى كثير من التدخلات والمؤثرات الخارجية الداخلة التي تجعل منه سوقاً من نوع خاص اذ يؤثر ذلك على آليات تحديد اسعار النفط الخام في سوق النفط (EIA,2016,p:3) وعلى هذا الاساس فإن سوق النفط يمكن اعتباره سوق خاص لكثرة الاطراف والمجاميع الكبيرة على جانب الطلب او جانب العرض وبالتالي فإن ذلك يخلق آليات متعددة لتحديد سعر النفط الخام في السوق العالمي.

يصدر العراق النفط الخام الى العديد من الدول في العالم ومناطقه فهو يصدر 56% الى الدول آسيوية و26% الى الدول الاوربية و7% الى أمريكا الشمالية و7% الى افريقيا وتشكل الهند والصين الدولتين الأكثر الذي يصدر العراق لهما فقد صدر 19% من مجموع صادراته النفطية لكل منهما عام 2015 وتجدر الاشارة الى ان 85% من صادرات العراق النفطية وهي من نفط البصرة بنوعه الخفيف والثقيل، والتي تصدر عن طريق الموانئ الجنوبية في الخليج العربي عام 2015م ويصدر نفط البصرة والذي يعتبر نفط البصرة من الدرجة الخفيفة والثقيلة.

والشكل (1) يوضح الكميات الفعلية المنتجة من النفط الخام العراقي من كافة حقول الإنتاج للمدة 2004:1-2016:4 والتي تشير الى ارتفاع المستمر والمتسارع في الكميات المنتجة من النفط الخام خلال مدة الدراسة رغم تذبذبها فقد كانت 1.98 مليون برميلاً يومياً عام 2004 لتصل الى 2.94 مليون برميلاً يومياً عام 2012:2 ثم الى 4.6 مليون برميلاً يومياً عام 2016:4.

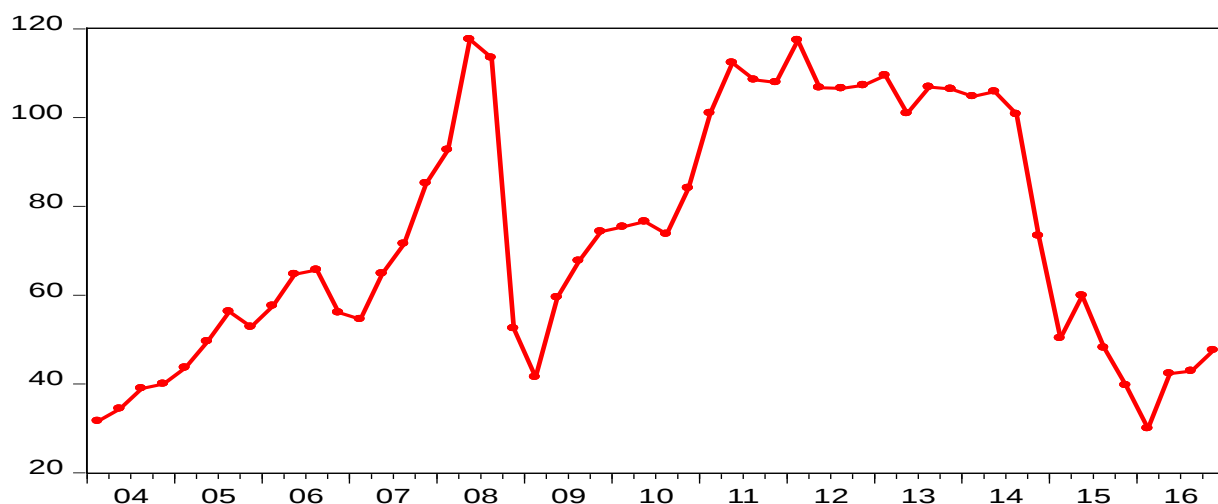
الشكل (1) الكميات المنتجة من النفط الخام للعراق من 2004 - 2016 مليون برميل يومياً



يتبين من الشكل البياني (2) ان أسعار النفط الخام العراقي المصدر الى العالم وعلى الرغم من تذبذبها الا انها في تزايد مستمر منذ بداية عام 2004 ولغاية الفصل الثالث لعام 2014 حيث بدأت بعدها بالانخفاض السريع لغاية نهاية مدة الدراسة 2016:Q4. فقد كانت سعر البرميل الواحد 31.6 دولار

للبرميل الواحد عام 2004:Q1 لترتفع الى دولار للبرميل الواحد 109.4 في 2013:Q1 لتبدأ مرحلة الانخفاض الكبير في سعر البرميل للنفط الخام عالميا حيث وصلت الى حوالي 30 دولاراً للبرميل الواحد في بداية عام 2016 وبدا بالارتفاع البسيط والتدريجي في السعر ليصل الى 47.6 دولاراً للبرميل الواحد في نهاية الفصل الرابع من عام 2016 ومن المتوقع استمرار الارتفاع التدريجي لأسعار النفط في السنوات اللاحقة.

الشكل (2) أسعار النفط الخام العراقي في الأسواق العالمية للمدة من 2004 – 2016 (B / \$)



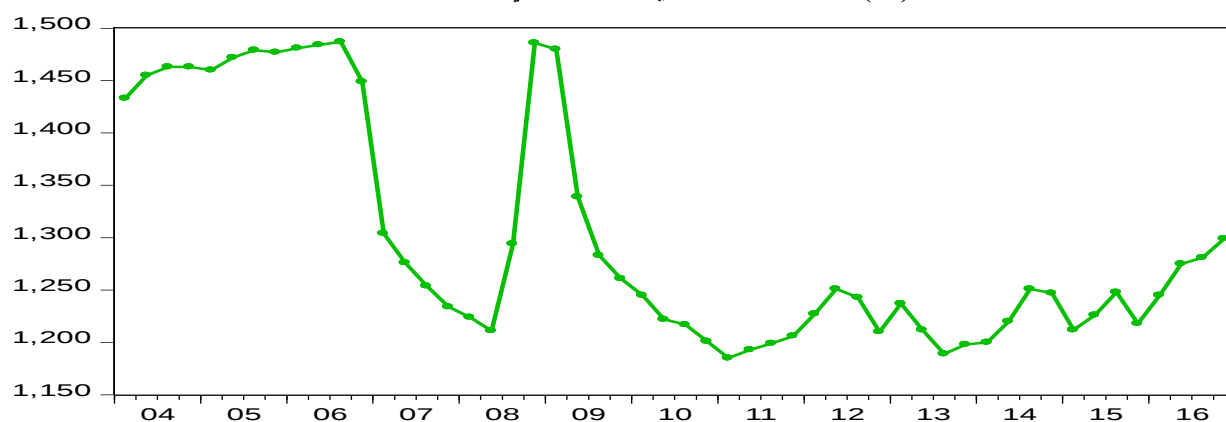
المصدر : بيانات أسعار النفط الخام للعراق حسب التقارير الفصلية لمنظمة أوبك من 2004-2016

ثانياً- سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي: شهد العراق خلال المدة ما قبل الاحتلال الأمريكي عام 2003 نظام صرف متعدد للدينار العراقي حددتها المؤسسات واعتمدتها السياسات الاقتصادية المختلفة في ظل وجود سوق موازي لسعر الصرف تحدد سعر الصرف وفقاً لنظام التعويم المطلق. وبعد احتلال العراق عام 2003 وحصول البنك المركزي العراقي على استقلاليته في رسم وتنفيذ سياسته النقدية بموجب قانون البنك المركزي رقم 56 لسنة 2004 وبدء عملية إعادة هيكلة الاقتصاد العراقي ضمن إطار التوجيه نحو اقتصاد السوق عمل البنك المركزي على تحديد نظام سعر صرف للدينار العراقي يتلائم مع هذه التطورات الاقتصادية في العراق ويضمن تحسن واستقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي والعمل على الحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق. فقد اعتمد البنك المركزي نظام الصرف المعموم المدار حيث يتحدد سعر الصرف للدينار العراقي وفق آلية الطلب والعرض ولكن في ظل رقابة واشراف البنك المركزي وتدخله بهدف الحفاظ على استقراره قيمة الدينار العراقي وللأهمية الكبيرة لهذه الاستقرارية وانعكاساتها على الاستقرار السعري في الاقتصاد العراقي. فقد اقام البنك المركزي في أواخر عام 2003 مزاد العملة الأجنبية (الدولار) ليعلن انتهاء وتطبيق نظام الصرف الثابتة المتعددة التي تم اعتمادها في العراق واعتماد نظام الصرف المعموم المدار، وبموجبه أصبح مزاد العملة الأجنبية احد وسائل السياسة النقدية في تحديد ومراقبة سعر الصرف للدينار العراقي الذي ترغب فيه السياسة النقدية وتعتمده كمثبت اسمي (Nominal Anchor) او هدفا وسيطا (Target Intermediately) للسياسة النقدية بهدف تحديد هدف استقرار المستوى العام للأسعار والحد من

الضغوط التضخمية للأسعار من خلال التأثير المباشر على توسع الكتلة النقدية للدينار العراقي والسيطرة على معدلات السيولة النقدية في الاقتصاد العراقي. وقد تمكن مزاد العملة الاجنبية من تحقيق حالة التوازن بين الطلب على العملة الاجنبية (الدولار) وعرض العملة الاجنبية في السوق العراقي (الشبيبي، 2006، ص 24) وتحسين واستقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي خلال مدة ما بعد 2003 ولحد الان.

ويتضح من الشكل البياني (3) تذبذباً ملحوظاً في أسعار الصرف للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي في سوق الموازي على أساس فصلي خلال مدة البحث (2004:1-2016:4) صعوداً ونزولاً وارتفاعاً للفترة 2004م لغاية 2006 ليصل الى (1487) في الفصل الثالث لعام 2006، لينخفض لاحقاً ليصل الى (1294) في الفصل الثالث من عام 2008 وليرتفع الى 1480 ديناراً دولار في بداية عام 2009 و لينخفض ثانية بشكل كبير ليصل الى (1185) في بداية عام 2011 ليعاود الارتفاع التدريجي من المدة اللاحقة حتى يصل الى (1294) ديناراً دولار في نهاية عام 2016 .

الشكل (3) سعر الصرف الموازي للدينار العراقي للمدة من 2004 - 2016



المصدر : من عمل الباحثين اعتماداً على بيانات البنك المركزي العراقي

ثالثاً- التجارة الدولية والميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي في العراق: الجدول (1) والشكلان (4) و(5) يوضح قيم التجارة الدولية للعراق والمتمثلة بالصادرات والاستيرادات بالدولار ودرجة الانكشاف الاقتصادي للمدة (2004 – 2016) منها نلاحظ ان كلا من الصادرات الاستيرادات في ارتفاع مستمر ومتزايد وكانت الصادرات أكبر من الاستيرادات للمدة ككل وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام وأثرها على ارتفاع قيمة الصادرات النفطية لهذه الفترة مما جعل الميزان التجاري موجبا خلال جميع سنوات هذه المدة عدا عام 2004. وبلغت الصادرات الكلية (Exports) (17916.8) مليون دولاراً عام 2004 تشكل الصادرات النفطية منها (99.4%) في حين كانت الاستيرادات الكلية (Imports) (21302) مليون دولاراً عام م ليكون الميزان التجاري سالباً (-3385.2) مليون دولاراً لهذا العام. وبارتفاع أسعار النفط الخام وكمية الصادرات النفطية فقد ارتفعت الصادرات الكلية الى (95097.6) مليون دولاراً عام 2012 يشكل الصادرات النفطية منها نسبة (99.2%) مقابل الاستيرادات الكلية التي بلغت (56233.7) مليون دولاراً لتجعل الميزان التجاري موجبا وقيمه (38863.9) مليون دولاراً. اما في عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الى (44196) مليون دولاراً ويشكل الصادرات النفطية منها نسبة (99.3%) مقابل

الاستيرادات الكلية التي بلغت (38713) مليون دولاراً لتجعل الميزان التجاري موجبا وقدره (5483) مليون دولاراً.

جدول (1) الصادرات النفطية وغير النفطية والاستيرادات والميزان التجاري والناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانكشاف الاقتصادي للمدة من 2004 - 2016 (مليون دولار)

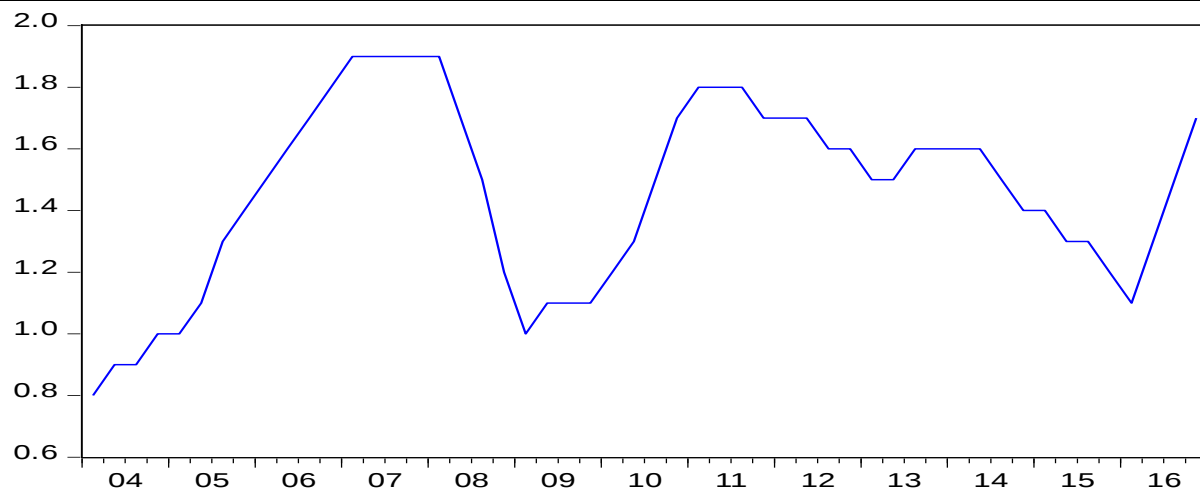
السنوات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات (X)	الاستيرادات (M)	الميزان التجاري X-M	الميزان التجاري M / X	قيمة التجارة الخارجية (4+3)	الناتج المحلي الإجمالي (أسعار جارية)	درجة الانكشاف الاقتصادي 8/7
1	2	3	4	5	6	7	8	9	
2004	17810	106.8	17916.8	21302	-3385.2	0.8	39218.8	36638.2	107.04
2005	23697.4	118.5	23815.9	23532	283.9	1.0	47347.9	49954.9	94.78
2006	30529.4	231	30760.4	20892	9868.4	1.5	51652.4	64805.4	79.70
2007	39516	317	39833	21516	18317	1.9	61349	86124.9	71.23
2008	63726	510	64236	33000	31236	1.9	97236	130204	74.68
2009	39430.4	296	39726.4	38437	1289.4	1.0	78163.4	110968.4	70.44
2010	52482.6	388	52870.6	43953	8917.6	1.2	96823.6	138516.7	69.90
2011	83225.9	598	83823.9	47803	36020.9	1.8	131626.9	185749.7	70.86
2012	94391.6	706	95097.6	56233.7	38863.9	1.7	151331.3	218032	69.41
2013	89741.9	664	90405.9	59349	31056.9	1.5	149754.9	232497	64.41
2014	83980.9	622	84602.9	53177	31425.9	1.6	137779.9	223508	61.64
2015	54667	385	55052	39045	16007	1.4	94097	169460	55.53
2016	43890	306	44196	38713	5483	1.1	82909	166274	49.86

المصدر: 1- العמוד (1، 4، 8) النشرة الإحصائية السنوية للسنوات 2007، 2013، 2016، www.opec.org.

1- العמוד (2) النشرة الإحصائية للبنك المركزي العراقي / دائرة الإحصاء والأبحاث للسنوات من 2004 - 2016. الاعمدة (3، 5، 6، 7، 9) من اعداد الباحثين.

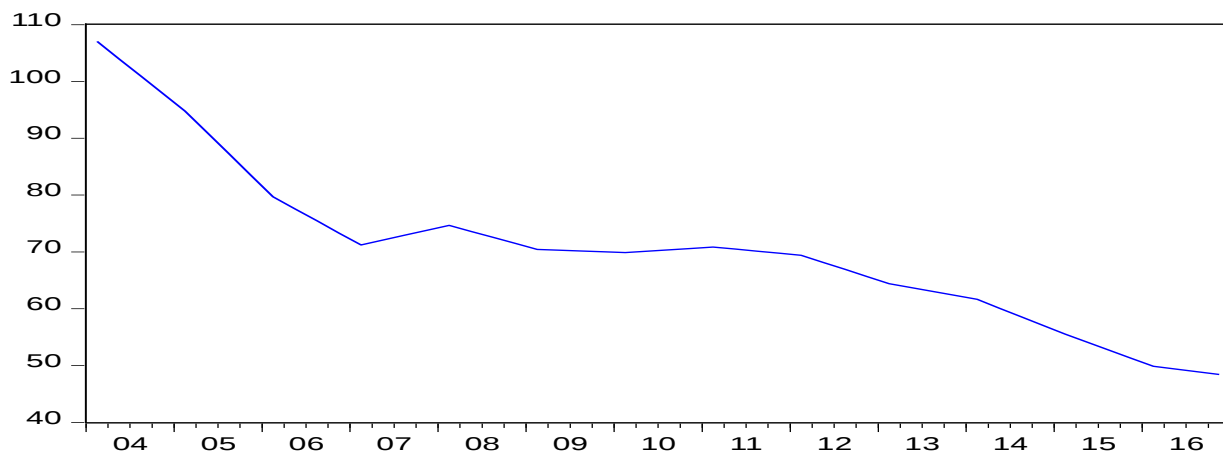
وإذا ما عبرنا عن الميزان التجاري بنسبة الصادرات (X) الى الاستيرادات (M) لتجنب القيم السالبة وبهدف الفهم بشكل أوضح (X/M). فاذا كانت قيمة الميزان التجاري وفقا لهذا المقياس أكبر من الواحد الصحيح فهذا يعني ان الصادرات أكبر من الاستيرادات ويعكس قيمة موجبة للميزان التجاري ويشكل (الصادرات - الاستيرادات)، وبعبكسه إذا كانت قيمة اقل من الواحد الصحيح يعكس قيمة سالبة للميزان التجاري والشكل (5) يوضح ذلك حيث كانت قيمة الميزان التجاري أكبر من الواحد الصحيح لكل فترة لتعكس قيم الميزان التجاري الموجبة بمعنى ان الصادرات أكبر من الواردات. وكما يوضح الجدول (1) والشكل (5) يوضح ذلك الى انخفاض التدريجي والمستمر في درجة الانكشاف والمعبر عنها بنسبة قيمه التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات، الاستيرادات) الى قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة مما يعكس تطور إيجابي وتحسن في درجة الانكشاف الاقتصادي العراقي تجاه التجارة الدولية حيث أصبحت درجة الانكشاف الاقتصادي تشكل حوالي 505 عام 2016 بعد ان كانت 106% عام 2004 والشكل (5) يوضح ذلك.

الشكل (4) يوضح الميزان التجاري (M/X) للفترة من 2004-2016



المصدر : اعتمادا على بيانات الجدول (1)

الشكل(5) يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي للفترة 2004-2016

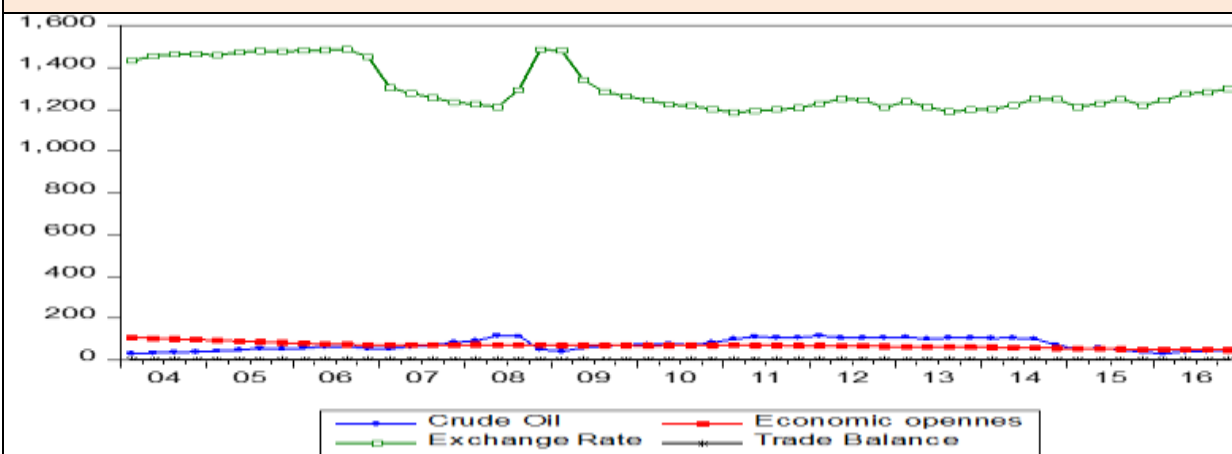


المصدر : اعتمادا على بيانات الجدول (1)

جدول (2) يوضح أسعار النفط الخام وسعر الصرف للدينار العراقي الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي للمدة من (2004-2016) (الفصلية)

الفترة	أسعار النفط الخام لكل برميل	سعر صرف الموازي للدينار العراقي	الميزان التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي	الفترة	أسعار النفط الخام لكل برميل	سعر صرف الموازي للدينار العراقي	الميزان التجاري	درجة الانكشاف الاقتصادي
Q1-2004	31.65	1433	0.8	107.04	Q3-2010	73.76	1217	1.5	70.38
Q2-2004	34.41	1455	0.9	103.97	Q4-2010	84.08	1201	1.7	70.62
Q3-2004	38.97	1463	0.9	100.91	Q1-2011	100.99	1185	1.8	70.86
Q4-2004	40.01	1463	1.1	97.84	Q2-2011	112.36	1193	1.8	70.49
Q1-2005	43.66	1460	1.1	94.78	Q3-2011	108.52	1199	1.8	70.13
Q2-2005	49.54	1472	1.1	91.01	Q4-2011	107.9	1206	1.7	69.77
Q3-2005	56.28	1479	1.3	87.24	Q1-2012	117.4	1227	1.7	69.41
Q4-2005	52.86	1477	1.4	83.47	Q2-2012	106.74	1251	1.7	68.16
Q1-2006	57.59	1481	1.5	79.7	Q3-2012	106.58	1243	1.6	66.91
Q2-2006	64.72	1484	1.6	77.58	Q4-2012	107.26	1210	1.6	65.66
Q3-2006	65.68	1487	1.7	75.46	Q1-2013	109.48	1237	1.5	64.41
Q4-2006	56.11	1449	1.8	73.3	Q2-2013	100.91	1212	1.5	63.71
Q1-2007	54.55	1304	1.9	71.23	Q3-2013	106.9	1189	1.6	63.02
Q2-2007	64.84	1276	1.9	72.09	Q4-2013	106.44	1198	1.6	62.33
Q3-2007	71.55	1254	1.9	72.95	Q1-2014	104.75	1200	1.6	61.64
Q4-2007	85.17	1234	1.9	73.8	Q2-2014	105.87	1220	1.6	60.11
Q1-2008	92.72	1224	1.9	74.68	Q3-2014	100.78	1251	1.5	58.58
Q2-2008	117.63	1211	1.7	73.62	Q4-2014	73.36	1247	1.4	57.05
Q3-2008	113.49	1294	1.5	72.56	Q1-2015	50.3	1212	1.4	55.53
Q4-2008	52.51	1486	1.2	71.5	Q2-2015	59.89	1226	1.3	54.11
Q1-2009	41.55	1480	1.1	70.44	Q3-2015	48.16	1248	1.3	52.69
Q2-2009	59.51	1339	1.1	70.3	Q4-2015	39.72	1218	1.2	51.27
Q3-2009	67.7	1283	1.1	70.17	Q1-2016	29.96	1245	1.1	49.86
Q4-2009	74.32	1261	1.1	70.03	Q2-2016	42.3	1275	1.3	49.38
Q1-2010	75.4	1245	1.2	69.9	Q3-2016	42.89	1281	1.5	48.9
Q2-2010	76.59	1222	1.3	70.14	Q4-2016	47.59	1299	1.7	48.42

الشكل (6) يوضح درجة الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري وأسعار النفط الخام وسعر الصرف للدينار العراقي



المصدر: اعتمادا على الجدول (2)

رابعاً- تحليل علاقة التكامل المشترك

أ- استقرارية السلاسل الزمنية: بهدف التحقق من مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة في البحث للفترة من (2004:1- 2016:4) ولجميع المتغيرات وهي الانكشاف الاقتصادي (EO) والميزان التجاري (TB) وسعر الصرف للدينار العراقي اتجاه الدولار الأمريكي (ER) وأسعار النفط الخام (CO) فقد تم استخدام طريقة ديكي - فولر الموسعة Augmented, Dickey, Fuller (ADF) لاختبار جذر الوحدة لهذه السلاسل الزمنية للمتغيرات التوضيحية اذ كان عدد المشاهدات المستخدمة (51) مشاهدة على أساس فصلي ويشير الجدول (3) الى ان سلسلة أسعار النفط الخام (CO) وسعر الصرف للدينار العراقي (ER) هي غير مستقرة عند المستوى (Level) ولكنها استقرت عند الفرق الأول (Prob:0.000) بمعنى انها سلاسل متكاملة عند الفرق الأول I(1). مع ملاحظة ان سعر الصرف للدينار العراقي مستقرة عند الأصل بمستوى معنوية ضعيفة، اما السلاسل الزمنية لكل من المتغيرات التابعة والمتمثلة بدرجة الانكشاف الاقتصادي (EO) والميزان التجاري (TB) فهي سلاسل مستقرة عند المستوى بمعنى انها متكاملة من درجة الصفر I(0) اذ كان مستوى معنوية (Prob:0.04) ، (Prob:0.001) لكل منهما على التوالي . وهذا يعني ان المتغيرات الاقتصادية المدروسة هي من نوع I(1),I(0) وهذا يؤشر ضرورة استخدام نموذج (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model الانحدار الذاتي ذو التباطئات الموزعة.

جدول (3) اختبار جذر الوحدة وفقاً لطريقة ديكي - فولر الموسع (ADF)

اختبار جذر الوحدة طريقة						
السلسلة غير مستقرة :-H ₀			Augmented Dickey Fuller (ADF) Test			المتغير Variables
حد ثابت واتجاه عام Constant & Trend			حد ثابت Constant			
النتيجة Conclusion	الفرق الأول First Difference	المستوى (Level)	النتيجة Conclusion	الفرق الأول First Difference	المستوى (Level)	
	Prob	Prob		Prob	Prob	
I(0)	0.000	0.049	I(0)	0.000	0.077	درجة الانكشاف الاقتصادي EO
I(0)	0.091	0.005	I(0)	0.018	0.001	الميزان التجاري TB
I(1)	0.000	0.484	I(1)	0.000	0.138	النفط الخامCO
I(1)	0.000	0.115	I(1)	0.000	0.112	سعر الصرف ER

ملاحظة: 1- القيم الجدولية تتبع قيم Mackinnon (1996).one- sided p – values

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال برنامج EViews 10.

ب- العلاقات السببية قصيرة الاجل: بهدف تحديد اتجاهات العلاقة السببية قصيرة الاجل بين هذه المتغيرات الاقتصادية الأربعة المدروسة. فقد تم اجراء اختبار سببية كرانجر الثنائية Pairwise, Granger, Causality وبين الجدول (4) وجود علاقة سببية وقوية متجهه من أسعار النفط الخام (CO) الى الميزان التجاري (TB) (Prob:0.008) فضلاً عن وجود علاقة سببية مباشرة متجهه من أسعار النفط الخام (CO) الى الانكشاف الاقتصادي (EO) ولكنها ضعيفة ومعنوية (Prob:0.009) وعند فترة تباطؤ واحدة (Lag1)، وهذا يعني ان أسعار النفط الخام تؤثر بشكل معنوي على كل من الميزان التجاري العراقي والانفتاح الاقتصادي في العراق أي ان أسعار النفط الخام هي متغيرات توضيحية في النموذج المقدر. كما أظهرت الاختبارات وجود علاقة سببية مباشرة وباتجاه واحد ابطاً من

سعر الصرف للدينار العراقي (ER) والانكشاف الاقتصادي (Prob:0.006) في حين لا توجد علاقة سببية معنوية متجهة من سعر الصرف (ER) والميزان التجاري (TB). ان عدم وجود علاقة سببية (ER) و (TB) هي نتيجة متوقعة في الاقتصاد العراقي فسعر الصرف للدينار العراقي تجاه الدولار هو سعر مستقر وثابت تقريبا بسبب تدخلات وسياسة البنك المركزي العراقي باتجاه ثبات سعر الصرف كون سعر الصرف المدار بشكل او بآخر رغم كونه معوم. ان هذه النتائج بشكل عام مقبولة ومتوقعة وتتفق مع المنطق الاقتصادي وحالة الاقتصاد بعد 2003 والمتغير الاقتصادي الكلية فيه.

جدول (4) العلاقة السببية بين أسعار النفط الخام والميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي وسعر الصرف

القرار Decision	الاحتمالية Prob	إحصائية F-Statistic	التأخر Lags	Null hypothesis Ho: الفرضية الصفرية: لا توجد علاقة سببية
نرفض : Ho	0.008	7.605	1	CO → TB
نرفض : Ho	0.049	4.076	1	TB → CO
قبول : Ho	0.229	1.484	1	ER → TB
قبول : Ho	0.409	0.693	1	TB → ER
نرفض : Ho	0.099	2.825	1	CO → EO
قبول : Ho	0.488	0.486	1	EQ → CO
نرفض : Ho	0.000	13.336	1	ER → EO
قبول : Ho	0.113	2.603	1	EQ → ER

المصدر: من اعداد الباحثين باستعمال برنامج EViews 10.

ج- تقدير نماذج الانحدار الخطي المتعدد: بهدف تحديد علاقة الانحدار بين المتغيرات التوضيحية المتمثلة بأسعار النفط (CO) وسعر الصرف (ER) مع كلا من المتغيرات التابعة الميزان التجاري (TB) ودرجة الانكشاف الاقتصادي (EO) كلا من حده، فقد تم تقدير علاقة انحدار متعدد بينهما. وتشير نتائج نماذج الانحدار هذه الى معنوية الإحصائية للعلاقة المقدرة ومنطقيتها واتفاقها من المنطق الاقتصادي اذ اشارت قيم F المحسوبة الى معنوية العلاقة المقدرة ككل وكذلك اختبار (t) وكالاتي:

1- معادلة انحدار الميزان التجاري (TB)

$$TB = 1.5 + 0.0059(CO) - 0.0039(ER)$$

$$\text{Prob } (0.01) \quad (0.005) \quad (0.33)$$

$$F\text{-vale prob:}(0.0004) \quad R^2 = 0.398$$

2- معادلة انحدار درجة (الانفتاح) الاقتصادي (EO)

$$TB = -79.5 + 0.152(CO) - 0.107(ER)$$

$$\text{Prob } (0.003) \quad (0.02) \quad (0.000)$$

$$F\text{-vale prob:}(0.0000) \quad R^2 = 0.48$$

اذ تؤثر دالة الانحدار الميزان التجاري الى العلاقة الموجبة الطردية بين الميزان التجاري وأسعار النفط الخام والعكسية مع سعر الصرف وان كانت غير معنوية وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي اذ ان ارتفاع

سعر الصرف يؤثر عكسيا على الصادرات الاستيرادات العراقية حيث ارتفاع سعر الصرف للدولار يعني أيضا انخفاض قيمة الدينار العراقي.

د- تقدير العلاقة التكاملية طويلة الاجل: بهدف تحليل ومعرفة العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة وتحديد النماذج كانت هناك علاقة تكامل مشترك بينهما، فقد تم استخدام طريقة الأولى (طريقة جوهانسون) والثانية طريقة ARDL (نماذج الانحدار الذاتي للتباطئات الموزعة).

1- **علاقة التكامل المشترك بطريقة جوهانسون:** باستخدام بيانات فصلية للفترة (2004:1 – 2016:4)

ول (51) مشاهدة تم تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرين درجة الانكشاف الاقتصادي (EO) والميزان التجاري (TB)، اذ اشارت النتائج الجدول (5) الى وجود متجهة واحدة للتكامل المشترك بين الانكشاف الاقتصادي (EO) وأسعار النفط الخام (ER) وفقا لاختبار الأثر (Trace) وعند مستوى معنوية (Prob:0.03) مع امكان وجود متجهة اخرى للتكامل المشترك ولكن بمعنوية منخفضة (Prob:0.08) في حين اشارت اختبار الى ان الميزان التجاري (TB) مع بقية المتغيرين (CO) او (ER) الى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بينهما اذ لم يتم تحديد متجهة للتكامل المشترك.

جدول (5) اختبار التكامل المشترك بطريقة جوهانسون الانكشاف الاقتصادي والميزان التجاري وأسعار النفط الخام وسعر الصرف

فرضية العدم لمتجه التكامل المشترك Hypothesized No. Of CE(s)	λ_{trace} اختبار الاثر	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى %5	Prob القيم الاحتمالية	λ_{max} اختبار القيمة الذاتية العظمى	Critical Value القيم الجدولية عند مستوى %5	Prob القيم الاحتمالية
Johansen – Juselius Cointegration Test (EO , CO , ER)						
H1 : r = 1 & H0 : r = 0 (None*)	31.594	29.797	0.030	17.738	21.131	0.1399
H1 : r = 2 & H0 : r ≤ 1 (At most1)	13.855	15.494	0.087	11.829	14.264	0.117
H1 : r = 3 & H0 : r ≤ 1 (At most)*	2.025	3.841	0.154	2.025	3.841	0.154
Johansen – Juselius Cointegration Test (TB , CO , ER)						
H1 : r = 1 & H0 : r = 0 (None*)	21.079	29.797	0.334	12.079	21.131	0.539
H1 : r = 2 & H0 : r ≤ 1 (At most1)	9.292	15.494	0.339	5.826	14.264	0.635
H1 : r = 3 & H0 : r ≤ 1 (At most)*	3.455	3.841	0.062	3.466	3.841	0.062

المصدر: اعداد الباحثين باستعمال البرنامج 10 Eviews .

2- **علاقة التكامل المشترك وفقا لنموذج ARDL:** واذا ان المتغيرات الاقتصادية المدروسة الأربعة هي متكاملة من الدرجة الأولى (1) ودرجة الصفر (0)، فان نموذج ARDL يكون الانسب والأصح في تقدير علاقات التكامل المشترك والتوازن طويل الاجل. فقد تم استخدام هذا النموذج وتم اختبار فترة ابطاء المثلى وفقا لاختبار (AIC) و (SC) لنموذجين الأولى يكون فيه الميزان التجاري (TB) هو المتغير التابع والثاني يكون فيه الانكشاف الاقتصادي (EO) هو المتغير التابع وكلا على حدة، ومن الجدير بالذكر ان نموذج ARDL تتضمن اختبار علاقة توازن طويلة الاجل وفقا لاختبار الحدود (Bound Test) لتقدير قيمة محسوبة لكل من F و W ثم يتم تقدير العلاقة طويلة الاجل والعلاقة قصيرة الاجل التي تمثل وتبنى على أساس نموذج تصحيح الخطأ Error,Correction,Model والتي يمكن اشتقاقها على العلاقة التكامل طويلة الاجل.

1- نموذج ARDL للميزان التجاري (TB): ويشكل الجدول (6) الى اختبار نموذج $ARDL(3,3,2)$ للمتغيرات TB, CO, ER وبوجود حد ثابت اذ كان النموذج بشكل عام مقبولة اقتصاديا وذات معنوية إحصائية كبيرة $R^2=0.93$, (Prob:0.000) ومتفقة مع المنطق الاقتصادي مع وجود علاقة تكامل مشترك ذات معنوية إحصائية 5% اذ كانت قيمة F المحسوبة (3.11) وكذلك كانت قيمة حد تصحيح الخطأ CointEq سالبة واقل من الواحد الصحيح ($\lambda = -0.13$) وتعكس وجود علاقة تكامل مشترك معنوية لتصحيح الخطأ أي ان اختلالات في قيمة (TB) من الفترة السابقة (الفصل السابق) (t-1) تصحح وتعديل نسبة 13% من الفترة الحالية (t) وهي فترة تعديل منخفضة ومقبولة ومتوقعة.

جدول (6) تقدير انحدار التكامل المشترك لأنموذج ARDL العلاقة القصيرة الاجل (الميزان التجاري TB)

Regressors المتغيرات	Coefficient المعاملات	T- Statistic T - إحصائية	Prob الاحتمالية
TB(-1)	1.387	9.309	0.000
TB(-2)	-0.270	-1.156	0.251
TB(-3)	-0.248	0.142	0.090
CO	0.000	0.294	0.769
CO(-1)	0.000	0.588	0.559
CO(-2)	-0.003	-2.232	0.031
CO(-3)	0.001	0.001	0.099
ER	-0.000	-2.057	0.046
ER(-1)	0.001	2.497	0.017
ER(-2)	-0.000	-2.008	7.0.51
C	0.360	0/224	0.117
CointEq(-1)*	-0.130	-3.660	0.000
$R^2 = 0.93$		D.W = 2.06	
F-Statistic = 59.170		Prob(F - Statistic) = 0.000	

F-Bounds Test				
Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.105345	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحثين وحسب بيانات باستعمال برنامج Eviews 10

2- نموذج ARDL واختبار الحدود لدرجة الانكشاف الاقتصادي: يتضح من الجدول (7) الى منطقية علاقة الانحدار طويل الاجل المقدرة وفقا $ARDL(1,0,0)$ الخاصة بمتغير درجة الانكشاف الاقتصادي (EO) وعلاقته مع (CO) و (ER) ذات معنوية إحصائية ككل $R^2=0.99$, (Prob:0.000) فضلا عن وجود علاقة تكامل مشترك قوية عند مستوى معنوية 1% اذ كانت قيمة F المحسوبة (34.19)، كما اشارت النتائج الى وجود آلية لتصحيح الخطأ اذ كانت قيمة معلمة تصحيح الخطأ λ سالبة واقل من الواحد الصحيح (CointEq(-0.010) ويشير الى وجود آلية تصحيح الخطأ قدره 10% بمعنى أي

اختلال (صدمة Shock) من قيمة درجة الانكشاف الاقتصادي من الفترة السابقة (t-1) يتم تصحيحها باتجاه قيمتها التوازنية طويل الاجل في الفترة الحالية (t) بمقدار 10% وهي سرعة تكيف وتعديل مقبولة اذا ما علمنا ان أساس البيانات هي فصلية.

جدول (7) تقدير انحدار التكامل المشترك للنموذج ARDL واختبار الحدود (درجة الانكشاف الاقتصادي)

المغيرات Regressors	Coefficient المعلمات	T-Statistic إحصائية T -	Prob الاحتمالية
EO(-1)	0.989	71.092	0.000
CO	8.280	0.012	0.989
ER	-0.007	-3.467	0.001
C	9.358	3.653	0.000
CointEq(-1)*	-0.010	-12.061	0.000
$R^2 = 0.99$		D.W = 0.576	
F-Statistic = 34.09		Prob(F - Statistic) = 0.000	

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	34.18842	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: من اعداد الباحثين وحسب بيانات باستعمال برنامج Eviews 10

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- 1- اشار الميزان التجاري مدة الدراسة من 2004 -2016 معبرا عنه بنسبة الصادرات الى الاستيرادات بزيادة كمية الصادرات عن الاستيرادات وكانت قيمته اكبر من الواحد الصحيح خلال الفترة ويعود السبب في ذلك الى تطور قيمة الصادرات النفطية على الرغم من انخفاضها منذ عام 2015.
- 2- ارتفاع مستمر في درجة الانكشاف الاقتصادي معبرا عنها بنسبة التجارة الخارجية بشقيها الصادرات الاستيرادات الى الناتج المحلي الإجمالي، اذ كانت درجة الانكشاف الاقتصادي 107% في عام 2004 وأصبحت 50%.
- 3- هناك سببية منطقية ومعنوية لكل من أسعار النفط الخام وسعر الصرف للدينار العراقي على الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي بمعنى ان كل من أسعار الصرف وأسعار النفط الخام يؤثر بشكل معنوي على كل من الميزان التجاري والانكشاف الاقتصادي.
- 4- اذ كان لأسعار النفط الخام تأثير موجب طردي على كل من الميزان التجاري ودرجة الانكشاف الاقتصادي في حين كانت تأثير سعر الصرف عكسيا عليهما وهذا في حالتين تتفق مع المنطق الاقتصادي.
- 5- هناك علاقة تكامل مشترك بين الميزان التجاري وكل من أسعار النفط الخام وسعر الصرف وعند مستوى معنوية 5% مما يعكس آلية للتوازن طويل الاجل بين هذه المتغيرات من خلال معدل تصحيح قدره 13% لكل فترة وكذلك الحال بالنسبة الى الانكشاف الاقتصادي بمعدل تصحيح معنوي قدره 1% سنويا.

التوصيات

- 1- ضرورة العمل تحسين على درجة الانكشاف الاقتصادي وتخفيضها الى معدلات مقبولة عالميا ودوليا تعزز من تحسن من تبعية الاقتصاد العراقي تجاه الاقتصادات العالمية.
- 2- العمل على تطوير الصادرات العراقية من القطاعات الاقتصادية الاخرى وتحديد وتوجيه الاستيرادات العراقية المختلفة بما يخدم تطوير الناتج المحلي الإجمالي وتحسين البنى التحتية لمختلف القطاعات الاقتصادية وبما يتناسب مع الميزة النسبية المطلقة لكثير من الصناعات المحلية والمحاصيل والسلع الزراعية مثل تطوير مصانع الأسمدة الكيماوية وصناعات الحديد.
- 3- العمل على زيادة وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني بمختلف مجالاتها من احتياجات بما يؤمن ويحقق نسب عالية ومتزايدة من الحاجة المحلية من هذه السلع والمحاصيل بهدف تحقيق الامن الغذائي وسد الفجوة الكبيرة في هذا المجال وتخفيض الكميات المستوردة من هذه السلع والمحاصيل بما يعزز الميزان التجاري لصالح العراق.
- 4- تشجيع الاستثمار الأجنبي في العراق بما يؤمن انتاج متزايد من السلع والخدمات للعراق وتأمين الامن والاستقرار الاقتصادي وتحسين البيئة الاستثمارية المناسبة لذلك وتقليل مخاطر التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق.

المصادر

- 1- المرزوقي، عمر بن فيحان، التبعية الاقتصادية في الدول العربية وعلاجها في الاقتصاد الاسلامي، مكتبة الرشد، ناشرون، المملكة العربية السعودية، 2007.
- 2- بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، العدد 23. 2003م.
- 3- دواي، مهدي صالح، عمر محمود عكاوي، القطاع المالي وعلاقته بالتجارة الخارجية دراسة تحليلية للميزانية العامة وعلاقتها بالميزان التجاري في العراق للمدة 2004- 2012، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 150، 2015.
- 4- داود وآخرون، حسام علي، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الاولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
- 5- سنان، الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، أبو ظبي: صندوق النقد العربي، 2007.
- 6- سامي خليل، الاقتصاد الدولي الكتاب الثاني، د. ط، القاهرة: دار النهضة العربية، 2007.
- 7- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص.
- 8- عجمية محمد عبد العزيز، وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007.
- 9- محمد أزهر، السماك، زكريا عبد الحميد باشا، دراسات في اقتصاديات النفط والسياسة النفطية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، 1980.

المصادر الاجنبية:

- 1- Dwyer, J, Kent, C & Pease, A (1993) Exchange Rate Pass-Through: The Different Responses of Importers and Exporters. Reserve Bank of Australia.
- 2- Eia, Country Analysis Brief: Iraq, 2016, p: 3
- 3- W Charles Sawyer & Richard L Sprinkle (2008), International economics, 3rd Edition, Prentice Hall.
- 4- Economic openness political economy hans Keman, <https://www.britannica.com>